

مشروع أطروحة دكتوراه

عنوان الأطروحة :

الذكاء الاصطناعي في النشاط الإداري: دراسة قانونية لحدود استخدامه ورقابة القضاء عليه

أولاً: مقدمة الموضوع

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً متسارعاً في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي دفع الإدارات العامة إلى توظيف هذه التقنيات في مختلف أنشطتها بهدف تحسين جودة الخدمات العامة، وتسريع اتخاذ القرارات، وترشيد النفقات العمومية، وتعزيز كفاءة الأداء الإداري.

غير أن إدماج أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري يثير العديد من الإشكالات القانونية المتعلقة بمبدأ المشروعية، والشفافية، والمساواة بين المرتفقين، وحماية البيانات الشخصية، فضلاً عن إشكالية تحديد المسؤولية القانونية عن القرارات الإدارية الصادرة بمساعدة أو بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

كما يطرح هذا التطور تحديات جديدة أمام القضاء الإداري الذي أصبح مطالباً بإيجاد آليات رقابية فعالة تضمن احترام حقوق الأفراد وحررياتهم الأساسية في مواجهة القرارات الإدارية المؤتمتة.

وتتجلى أهمية البحث في محاولة وضع إطار قانوني متكامل يحدد حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في النشاط الإداري ويبين مدى كفاية قواعد القانون الإداري التقليدية لمواجهة هذه التحولات الرقمية.

ثانياً: إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية الرئيسية حول السؤال الآتي:

إلى أي مدى تسمح مبادئ القانون الإداري باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النشاط الإداري، وما حدود الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة بمساعدة أو بواسطة هذه التقنيات؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بالذكاء الاصطناعي في المجال الإداري؟
2. ما دوافع وآثار استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة؟
3. ما الضوابط القانونية الحاكمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار الإداري؟
4. هل تتوافق القرارات الإدارية المؤتمتة مع مبادئ المشروعية والشفافية والمساواة؟
5. ما أساس المسؤولية القانونية عن الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي الإدارية؟
6. ما مدى فعالية الرقابة القضائية الحالية على القرارات الإدارية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي؟
7. هل تحتاج التشريعات الوطنية إلى إصلاحات قانونية خاصة لتنظيم هذه التقنية؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

تتطلب الدراسة من الفرضيات التالية:

1. إن قواعد القانون الإداري التقليدية قادرة جزئياً على تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، لكنها تحتاج إلى تطوير لمواكبة التحديات الجديدة.
2. يظل مبدأ المشروعية أساساً حاكماً لجميع القرارات الإدارية مهما كانت الوسائل التقنية المستخدمة في إصدارها.
3. تزداد صعوبة الرقابة القضائية كلما ارتفعت درجة استقلالية أنظمة الذكاء الاصطناعي.
4. يتطلب الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي وضع ضمانات قانونية خاصة تتعلق بالشفافية وقابلية تفسير القرارات الإدارية الآلية.
5. تستوجب حماية حقوق الأفراد تطوير قواعد المسؤولية الإدارية بما يتلاءم مع خصوصية الأنظمة الذكية.

رابعاً: أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

- الإسهام في إثراء الدراسات القانونية العربية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
- معالجة موضوع حديث ما يزال محل نقاش فقهي وتشريعي واسع.
- تطوير النظرية العامة للقرار الإداري في البيئة الرقمية.

الأهمية العملية

- مساعدة المشرع على وضع إطار قانوني لتنظيم الذكاء الاصطناعي الإداري.
- تقديم حلول قانونية للمشكلات الناشئة عن الإدارة الذكية.
- دعم جهود تحديث الإدارة العمومية والتحول الرقمي.

خامساً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحديد الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي في النشاط الإداري.
2. بيان الضوابط القانونية لاستخدام الأنظمة الذكية في الإدارة العامة.
3. دراسة مدى توافق القرارات الإدارية المؤتمتة مع مبادئ القانون الإداري.
4. تحليل المسؤولية القانونية المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي.
5. تقييم دور القضاء الإداري في حماية حقوق الأفراد.
6. اقتراح حلول تشريعية وقضائية لمواكبة التطور التكنولوجي.

سادساً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على:

المنهج التحليلي

لتحليل النصوص القانونية والفقهية والقضائية ذات الصلة.

المنهج المقارن

من خلال مقارنة التجربة الجزائرية ببعض التجارب المقارنة خاصة الفرنسية والأوروبية.

المنهج الوصفي

لوصف واقع استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة.

سابعاً: الدراسات السابقة

تركز أغلب الدراسات السابقة على الذكاء الاصطناعي في المجال الخاص أو الجنائي، بينما لا تزال الدراسات المتعلقة بالنشاط الإداري والرقابة القضائية عليه محدودة، الأمر الذي يمنح البحث أصالة علمية وقيمة مضافة.

ثامناً: الخطة الأولية للأطروحة

المقدمة العامة

• أهمية الموضوع.

• أسباب اختيار الموضوع.

• الإشكالية.

• المنهج المتبع.

الباب الأول

الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النشاط الإداري

الفصل الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الإدارة العامة

المبحث الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي وخصائصه

المبحث الثاني

مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في النشاط الإداري

الفصل الثاني

الضوابط القانونية الحاكمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول

مبدأ المشروعية والشفافية

المبحث الثاني

حماية البيانات الشخصية والحقوق الأساسية

الباب الثاني

الرقابة القضائية والمسؤولية القانونية عن القرارات الإدارية الذكية

الفصل الأول

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة بالذكاء الاصطناعي

المبحث الأول

حدود الرقابة القضائية التقليدية

المبحث الثاني

التحديات الجديدة للرقابة على القرارات المؤتمتة

الفصل الثاني

المسؤولية القانونية عن أضرار الذكاء الاصطناعي الإداري

المبحث الأول

أساس المسؤولية الإدارية

المبحث الثاني

آليات التعويض والإصلاح التشريعي

الخاتمة العامة

- أهم النتائج.
- أهم التوصيات.
- المقترحات التشريعية المستقبلية.

النتائج المتوقعة

يتوقع أن تنتهي الدراسة إلى ضرورة وضع إطار قانوني خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، مع تكريس حق الأفراد في معرفة الأساس الذي بُني عليه القرار الإداري المؤتمت، وتعزيز صلاحيات القضاء الإداري في مراقبة مشروعية القرارات الصادرة بواسطة الأنظمة الذكية.